التطور التاريخي لمفهوم حقوق الإنسان في أوربا

م. د. حيدر سعد جواد الإبراهيمي
كلية التربية للبنات / قسم التاريخ

المقدمة :

لا يمكن دراسة تطور مفهوم حقوق الأنسان في البلدان الديمقراطية الغربية دون متابعة مسيرة التطور الديمقراطي في تلك البلدان بشكل عام ، فهناك علاقة طردية بين الاثنين ، فجوهرالديمقراطية هو تلبية حقوق المواطن التي لا يمكن ضمانها وتحقيقها بالواقع ، بدون آلياتها ومن أهمها : (**الانتخابات ، الاستفتاء ، تشكيل الأحزاب والمنظمات وحقها في ممارسة نشاطها العلني**) التي توفر للمواطن الإمكانات الفعلية لممارسة حقوقه في إبداء الرأي والمشاركة في صنع السياسة العامة عبر ممثليه في السلطة التشريعية الذين جرى انتخابهم من قبله بحرية.

فيما تقدم مبررات علمية وقفت وراء اختيارموضوع البحث ، قسم البحث إلى ثلاث مباحث وخاتمة ، تناول الأول (**العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة**) ، واستعرض الثاني (**الحقوق السياسية للمواطن**) وبين الثالث (**الفعالية السياسية للمواطن**) . أما الخاتمة فقد تضمت أهم النتائج التي توصل اليها الباحث .

المبحث الأول

(العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة)

تقوم العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة على الترابط الداخلي بين المفهومين ، فالديمقراطية تقوم على مبدأ المواطنة ، فبدون المواطنة لا توجد ديمقراطية بالمفهوم المعاصر . وبالوقت ذاته لا يوجد مبدأ المواطنة بدون ديمقراطية ، فهي التي توفر الموقف المتساوي بين كافة مواطني الدولة ، بغض النظرعن جنسهم ولونهم وعرقهم وقوميتهم . وبالتالي فالمبدأ الأساس للديمقراطية هو المواطنة .

تنتج الديمقراطية مواطنة إيجابية ، تتفاعل مع محيطها السياسي (**الدولة ومؤسساتها**) ومحيطها الاجتماعي (**منظمات المجتمع المدني**) . بمعنى أن الديمقراطية توفر أجواء صحية لأشكال التفاعل السابقة من خلال توفير المستلزمات السياسية (**الحقوق والحريات الاجتماعية ، العدالة ، المساواة**) وذلك من أجل إشباع حاجات المواطن مما يؤدي إلى إلغاء حالة الاغتراب بين المواطن ومحيطه السياسي والاجتماعي وبالتالي إنتاج مواطنة إيجابية قادرة على أن تلعب دوراً نشطاً في الحياة السياسية بشكلٍ عام . وبناء على المعطيات السابقة يمكن اعتبار

الديمقراطية ميزاناً لمقياس الفعالية السياسية والاجتماعية للمواطن ، فكلما تعززت الديمقراطية ، ازدادت بذلك ميول فعالية المواطن تجاه المشاركة السياسية . أما إذا عاش المواطن في مجتمع استبدادي (**بيروقراطي**) ، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض فعالية المشاركة السياسية ، لأن (**البيروقراطية**) تشعرالمواطن بأن مشاركته لا تؤثر على وضع السياسات والقرارات . كما أن (**البيروقراطية**) تجعل علاقة المواطن بالدولة سلبية ، لأنه يصبح متلقي للأوامر والقرارات التي تأتي من السلطات العليا للدولة وبذلك تصبح الدولة (**السيد**) والمواطن (**العبد**) .

أما من ناحية مفهوم من يمتلك السيادة ، فإن (**البيروقراطية**) تؤدي إلى إضعاف وتآكل سيادة الشعب وتحد من مقومات مصدر السلطة عنده ، والعكس في حالة الديمقراطية فإنها تؤدي إلى تعزيزسيادة الشعب باعتباره مصدر السلطة . وبناء على ذلك تكون المشاركة الشعبية واسعة أو محدودة تبعا لمدى تطبيق الديمقراطية اجمالا ، فأن مفهومي الديمقراطية والمواطن لهما أسس مشتركة هي :

- كلاهما يقومان على سيادة القانون ودستور يكون المرجعية العليا لكل من الدولة والمواطن .
- توفر الديمقراطية والمواطنة حرية الاختيار للفرد دون ضغط أو إكراه .
- من شروط الديمقراطية والمواطنة استقلال الفرد والمجتمع المدني عن الدولة .
- تشكل المساواة والعدالة الاجتماعية أسسا مشتركة بين الديمقراطية والمواطنة .

لقد سار تطور الفكرالديمقراطي جنب إلى جنب مع تطور نضال الإنسان من أجل التمتع بحقوقه الطبيعية التي تولد مع ولادته كحق العيش والعمل والتمتع بنتاج عمله والتنقل والسكن حيث يرغب ، وحرية التعبيرعن أفكاره ، فضلاً عن حقه في التطورالثقافي والمعيشي والاستفادة من خيرات التطور التقني .

وقد مر تطور حصول الإنسان على حقوقه الطبيعية ، بمراحل عديدة ارتبطت كلها بمدى نضاله في الحصول عليها ونضاله في الدفاع عنها . وشكلت هذه القضية أهمية بالغة لمن يريد البحث في تطور حقوق المواطن . وبالعودة إلى الارتباط بين تطورالديمقراطية وتطورمفهوم حقوق الإنسان نحاول تقديم لمحة تاريخية موجزة عن تطورالديمقراطية .

مرتطورالديمقراطية كمفهوم وممارسة بالعديد من المراحل هي :

أولاً : الديمقراطية القديمة (اليونانية) :

ظهر مفهوم الديمقراطية ، كشكل لحكم الشعب لأول مرة في التاريخ في أثينا خلال القرن الخامس قبل الميلاد حيث ظهرت في صورتها المبكرة مع ازدهارالحضارة الإغريقية (**دولة المدينة**) ومورست مباشرة لفترة قصيرة ، اقتصرت على أقلية من الأحرار دون العبيد والنساء .

ويعني مصطلح (**الديمقراطية**) من الناحية السياسية ((**إحدى صور الحكم التي تكون فيها السيادة للشعب**)) أما اجتماعيا فهو يعني ((**أسلوب في الحياة يقوم على أساس من المساواة وحرية الرأي والفكر**))[١] . كما تعرف الديمقراطية وفق الفكر السياسي الأغريقي بـ ((**الخضوع للقانون في ظل المساواة**))[٢] ، **أي أن** الحرية هي تشريع ذو مظهر مزدوج : فهي من جهة التحرر من إكراه شخصي وهي من جهة أخرى خضوع وطاعة للأحكام العامة .

جاء لفظ الديمقراطية من كلمة (**demos**) وتعني (**الشعب**) وكلمة (**kratia**) وتعني (**حكم**) ، وهكذا فمصطلح الديمقراطية حسب اللفظ اليوناني القديم يعني (**حكم الشعب**) ، وهو شكل من الحكم السياسي ، أومن السلطة الحكومية ، يتميز بمشاركة المواطنين في الإدارة ، وبتساويهم أمام القانون ، وبتوفر قدرمعين من الحقوق والحريات الشخصية .

ومع بداية تطبيق هذا المبدأ في أثينا ، ظهرت أفكاراً متباينة حول اعتبار الديمقراطية شكلاً للدولة تحكم من قبل الأغلبية ، ومن هي الأغلبية ؟ هل هي الأغلبية (**الأحسن**) أي القلة من الأثرياء والنبلاء أو أغلبية المواطنين ؟ وقد أجاب على هذه الأسئلة (**أرسطو**) ، إذ عرفها قائلا : ((**ليست الديمقراطية سوى سيطرة الفقراء في الدولة**)) أما الاوليجارشية ((**فهي سيطرة الأغنياء عليها**))[٣] .

يعطي المفهوم السابق للديمقراطية ، طابعاً طبقيا ، وقد أصبحت الصفة الطبقية للديمقراطية محور الصراع الذي رافق تطور مفهوم الديمقراطية من الناحية النظرية والممارسة العملية على مر التاريخ[٤] . ومن أهم ميزات الشكل القديم للديمقراطية ، هو طابعها المباشر ، إذ يجري اختيار الحكام مباشرة عن طريق اجتماع عام لكل السكان الأحرارفي المدينة وبعد الانتخاب يجري تقسيم الوظائف الرئيسة على السكان[٥] . لقد انتهى الشكل القديم للديمقراطية مع اضمحلال مجتمع أثينا وظهور أشكال الحكم الاستبدادية في العصور الوسطى التي بدأت بعد سقوط روما في بداية القرن الخامس الميلادي[٦] .

ثانياً : الديمقراطية الحديثة :

ظهرت الديمقراطية الحديثة مع نشوء المجتمع البرجوازي الحديث، الذي بدأ بالتكون بعد الثورتين الهولندية والإنكليزية في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وقد ظهرت خلال هذه الفترة الطبقة البرجوازية الحديثة التي قادت الثورة الصناعية العظمى بعد منتصف القرن الخامس عشرالميلادي ، والتي كان من أهم نتائجها ظهور الإنتاج الآلي الحديث ونشوء طبقة (البرجوازية)[٧] . فضلاً عن ظهور الآراء التي طالبت بتقييد سلطة الملوك وسن الدساتيرالتي حددت بعض من سلطاتهم[٨] .

بدأت الأفكار الديمقراطية الحديثة تنتشرعلى أثركتابات الفيلسوف الإنكليزي **Joun Louk** (١٦٣٢. ١٧٠٤) خاصة تلك التي تضمنها البحث الثاني في كتابه المعنون (**حول الحكومة المدنية**) عام ١٦٩٠ ، فقد أكد على مبدأ الفصل بين السلطات وأنتقد السلطة الأبوية وكذلك السيادة المطلقة التي كان يدعولها بعض الكتاب في كتاباته[٩] ، فلوك يقول : ((**السلطة التنفيذية والتشريعية يجب ان لا يجتمعا في نفس الأيدي**))[١٠] . ويعتبر لوك السلطة التشريعية هي السلطة العليا التي لا تحدها سلطة غيرسلطة الحرية[١١] .

ويعد Montsikyo (**١٦٨٩ . ١٧٥٥**) المنظر الرئيس لمبدأ الفصل بين السلطات ، معمما خبرة تطبيق الدستورالإنكليزي على الواقع الجديد . وعند تحليله لطبيعة الحكومات أشارإلى وجود ثلاث أشكال منها :

أ . **الجمهورية** ، وهي (**الحكومة التي يتولى فيها الشعب بكامله**) أو بجزء منه (**السلطة العليا**) ويشير إلى وجود نوعان من الحكومة الجمهورية (**الديمقراطية والأرستقراطية**) . فالديمقراطية التي يتولى الشعب فيها كل السلطات ، أما (**الجمهورية الأرستقراطية**) وهي السلطة التي يكون الشعب فيها جزء من السلطة .

ب . **الحكومة الملكية** ، وهي السلطة التي يتولى فيها الفرد (**الملك**) السلطة ، ولكنها سلطة ليست استبدادية ، لأن الملك يحكم وفق القوانين ومبدأ الفصل بين السلطات .

ت . **السلطة الاستبدادية** ، وهي السلطة التي يتولى السلطة فيها فرد واحد غير مقيد بدستور، وهذا النوع هو النوع الوحيد من الحكومات الذي يرفضه (**Montiskyo**)[١٢] .

وتعد مساهمة Roso ذات قيمة كبيرة في تطوير الفكر الديمقراطي ، حيث قسم الحكومات إلى ثلاثة أنواع (**الملكية ، والأرستقراطية الوراثية أو الانتخابية ، والديمقراطية**) وقد رفض الشكلين (**الملكي**) و (**الأرستقراطي الوراثي**) ، ورأى أن الشكل الأفضل هوالحكم الديمقراطي ، إلا إن هناك صعوبة في عملية تحقيقه ، لأنه يتطلب تداخل السلطتين التشريعية والتنفيذية ، على اعتبارأن السيادة لا تتجزأ ، وهذا غير ممكن عملياً لأنه لا يجوز أن يتولى تنفيذ القوانين من يشرعها ، اذ يؤدي إلى تداخل المصالح الخاصة مع المصالح العامة ، لذلك يعطي **Roso** أهمية لوعي الشعب الذي يطبق الديمقراطية فيقول : ((**لو كان هناك شعب من الآلهة فانه يحكم نفسه ديمقراطيا**))[١٣] .

ثالثا . الماركسية والديمقراطية :

ظهرت الماركسية ، ايديولوجية للطبقة الاجتماعية الجديدة (**البرجوازية**) التي أنتجها التطور الرأسمالي خلال القرنين الثامن عشرو التاسع عشر ، ويعد القرن التاسع عشر، عصر الثورتين الديمقراطية والاجتماعية ، إذ شهد نشاطا سياسيا هائلا لملايين البشر، وقد شكلت

الأفكار الماركسية العامل الأيديولوجي الرئيس لنشاط المواطنين في القارة الأوربية من أجل المساواة والعدالة الاجتماعية ، فضلاً عن ذلك ، فقد شكلت الأفكار الماركسية أحد أهم روافد الفكر الديمقراطي خلال تلك المرحلة وظهرذلك من خلال :

١ـ بث الوعي السياسي عند الفئات الكادحة ، اذ يعد الوعي أحد أهم العوامل التي تحفز نشاط الإنسان ويكسبه القدرة على تحليل الواقع وكيفية تجاوزسلبياته ، كما ان الوعي يمنح الفرد الإحساس بالقوة والإرادة الذاتية التي تؤثر بدورها على الفعالية السياسية وتحمل المسؤولية الاجتماعية ، فالوعي البسيط يؤدي إلى التبعية في اتخاذ القراروالسلبية في الفعالية السياسية والمشاركة الاجتماعية ، أما الوعي الناضج ، فأنه يؤدي إلى رفع القدرة وزيادة الوعي عند الأفراد وتطور الفهم العام عندهم ، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة مطالبتهم بحقوقهم السياسية والاجتماعية ، فالديمقراطية كانت دائما بحاجة لجماهير واعية[١٤] .

٢. الدعوة إلى الأسلوب الديمقراطي لتحقيق أهداف الثورة الديمقراطية (**النضال السلمي**) ، وقد جرت الإشارة إلى الأسلوب السلمي للنضال الثوري في كتابات ماركس وانجلز، كطريق للوصول للسلطة السياسية عبر الاقتراع العام ، يقول (Ingeliz) بهذا الصدد : ((**تعلمت الطبقة العاملة من التجربة بأنها سوف لن تحصل على مكسب دائم يمنحها لها الآخرون ، وانما تمنح نفسها هذا المكسب عن طريق الظفر أولا بالسلطة السياسية ، من الآن وصاعدا ، عليها الإقرار بأنها سوف لن تضمن ، بأي حال من الأحوال ، تحسن وضعها الاجتماعي إلا بواسطة الاقتراع العام الذي يمكنها من إرسال أغلبية من العمال المجلس الأدنى { مجلس النواب } وبالتالي سيعود خنق قانون العشر ساعات بمنفعة كبيرة إلى الحركة الديمقراطية**))[١٥] .

إن هذه المقولات وغيرها لم يجر الترويج لها في الفترات اللاحقة ، بسبب حدة الصراع الذي نشب بين تيارات الحركة العمالية بعد انتصار ثورة (**أكتوبر**) في روسيا وانشقاقها إلى تيارين رئيسين ، هما التيار (**الاشتراكي الديمقراطي**) و (**التيار البلشفي الشيوعي**) ، إذ تمسك التيار الاشتراكي الديمقراطي بالأسلوب السلمي للسيطرة على السلطة بينما تبنى التيارالبلشفي الشيوعي طريق (**الثورة المسلحة**) .

إن تركيز الماركسية على الأهداف الاجتماعية ، ينطلق من سعيها لتجاوز الإشكالية الرئيسية للديمقراطية الليبرالية المتمثلة بعدم توفر الظروف الاجتماعية التي تساعد على ممارسة الحقوق السياسية التي جرى تثبيتها في الدساتيرالأوربية ، بعد الثورات الديمقراطية الحاصلة عام ١٨٤٨ ولحل هذه الإشكالية ، أولت الماركسية ، أهمية كبيرة لتلبية الحقوق الاجتماعية ، مع تأكيدها على أهمية الحقوق السياسية التي جرى الإقرار بها قانونيا ، ولأجل

تحقيق مبدأ المساواة ، تصور ماركس ان الدمج بين السلطة التشريعية والتنفيذية ، عندما تستلم (**البرجوازية**) السلطة ، يسرع مهمة تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية ، وقد ورد هذا المبدأ في كتابه الحرب الأهلية في فرنسا عندما أشار إلى وجود جهازأو(**هيئة**) عاملة ، تشريعية وتنفيذية بنفس الوقت(١٦) .

إن مبدأ دمج السلطات الذي نادى به روسو ، قبل ماركس ، وبصورة اكثر تشددا اذ لم يرفض الفصل بين السلطات العليا فقط بل بينها وبين الهيئات الوسيطة ، لكونها **ـ أي الهيئات الوسيطة ـ** تمثل مصالح خاصة وليس المصالح العامة(١٧) . وبخصوص الممارسة العملية يعتبر مؤرخي الحركة الديمقراطية أن حزب البلاشفة ، تحت قيادة لينين ، قبل ثورة أكتوبر(**حركة ديمقراطية تماما**)(١٨) .

بدأ التحول نحومفهوم سلطة ديكتاتورية العمال والفلاحين ، بعد انتصار ثورة أكتوبر، عندما خاض البلاشفة الصراع ضد الديمقراطية الاجتماعية ، التي رفضت مفهوم لينين عن الثورة والسلطة وطالبت بإقامة سلطة ديمقراطية شعبية حقيقية تتجاوز نواقص البرلمانات البرجوازية(١٩) . بينما تبنى لينين مفهوم ماركس في الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، لذلك تولى الحزب البلشفي قيادة السلطتين ، فأدى ذلك إلى النمو التدريجي البيروقراطية وسيطرة أحادية الجانب لمنظمات الحزب الشيوعي على تلك السلطتين ، وبالتالي التآكل التدريجي لمفهوم " الديمقراطية الاشتراكية " المتمثلة بتجربة مجالس العمال والفلاحين الذي ظهر كنموذج جديد للسلطة بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية عام ١٩١٧ .

وأخيراً حفزالتطورالذي أضافه الفكر الماركسي لمفهوم الديمقراطية المتمثل بالربط بين جانبي الديمقراطية (**السياسية**) و (**الاجتماعية**) ، نشاط الملايين من البشر وأدى إلى توسع النشاط السياسي للمواطنين للضغط على السلطات الحاكمة لتحقيق العدالة الاجتماعية . لقد استمر تطور الفكر الديمقراطي من حيث الممارسة والفكر، خلال القرن العشرين ، حيث اختفى المفهوم السابق للديمقراطية الحديثة الذي يركزعلى الجانب السياسي فقط ، باستثناء الولايات المتحدة ، حيث ما زالت الأفكار القديمة عن الديمقراطية ، سائدة عند كبار المفكرين السياسيين الأمريكيين(٢٠) .

وعلى الرغم من صعوبة تحديد مفهوم واحد للديمقراطية ، من الممكن تطبيقه في كافة البلدان، إلا أن هناك مبادئ أساسية ، يمكن على ضوئها تحديد طبيعة النظام القائم ومدى قربه وبعده عن الديمقراطية ومن أهم هذه المبادئ :

١ـ الديمقراطية ظاهرة تاريخية تنشأ وتتطور في مجتمع محدد ، وفي مرحلة زمنية معينة ، ولايمكن النظر إليها بمعزل عن الظواهرالاجتماعية الأخرى مثل : (**المؤسسات القائمة** ،

أساليب الإنتاج وعلاقاته ، منظمات المجتمع ، الأحزاب السياسية ، النقابات والمنظمات المهنية والاجتماعية ، المؤسسات الثقافية ، العقائد الأيديولوجية) .

٢ـ الديمقراطية إطار سياسي ، يعبر عن التعددية الاجتماعية ويحاول أن يستوعبها في إطار سلمي ، وبمعنى آخر الديمقراطية شكل للحياة السياسية يوفر أكبرقدرمن الحرية لأكبرعدد من المواطنين ، وبنفس الوقت يوفرهذا الشكل مستلزمات حماية وإعادة الإنتاج نفسه .

٣. الديمقراطية بحاجة إلى مقدمات ضرورية لنجاحها أهمها :

آ. توفر نظام للعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، ينظم العلاقات بين : أفراد المجتمع وطبقاته ، بين الدولة والمجتمع ، بين مؤسسات الدولة نفسها (**التنفيذية ، التشريعية والقضائية**) .

ب . للديمقراطية مبادئ أساسية هي :

- سيادة القانون .
- الانتخابات العامة .
- الاعتراف بمجموعة من الحريات العامة وحقوق الإنسان (حرية تكوين الأحزاب المنظمات المهنية والاجتماعية ، حرية الرأي والتعبير **{ الصحافة والنشر }** ، حرية الاجتماع والتظاهر) .
- التداول السلمي للسلطة .
- الاعتراف بالتعددية السياسية والحزبية .
- الفصل بين السلطات تشريعية والتنفيذية والقضائية .
- التسامح المبني على عدم احتكار الحقيقة من قبل مجموعة أو فرد تقبل الآراء الأخرى.

فضلاً عن ذلك ، هناك بعض العناصر الجديدة التي أفرزتها الممارسة التاريخية الطويلة نسبيا والتطبيق الواقعي للمبادئ السابقة ، للعديد من المجتمعات الديمقراطية ، يمكن إجمالها بما يلي :

- تطور نظام اللامركزية الإدارية والفدرالية باعتباره شكلا للحكم يوفر قدرا أكبر للتنمية السياسية والاجتماعية المتوازنة لكافة مناطق الدولة .
- تغيير مفهوم الأغلبية والأقلية ، حيث أصبح التشاور بين الأغلبية الحاكمة والأقلية المعارضة ظاهرة متنامية في الأنظمة الديمقراطية ، فيما يتعلق بأخذ القرارات الهامة التي تؤثرفي المجتمع . فعلى سبيل المثال يجري التشاوربين الأغلبية الحاكمة والمعارضة والمنظمات الاجتماعية والمهنية ، عند تعديل النظام الضريبي أو تعديل أنظمة الرعاية الاجتماعية ، على الرغم من تمتع الحكومة بالأغلبية البرلمانية اللازمة لإقرار التعديلات المطلوبة .

- اللجوء للاستفتاءات الشعبية لحسم النقاش الدائرفي المجتمع حول بعض القضايا المهمة . ومنها تعديل الدستور والانضمام إلى التجمعات الدولية ، وهذا ما حدث ، على سبيل المثال ، عند توسع الاتحاد الأوربي ومعاهدة " مايستريخ " والنظام النقدي الأوربي الموحد .

وأخيرا ، لا بد أن نشير إلى أن الصراع حول مفهوم الديمقراطية ، اخذ صبغة عالمية ، بعد انهيار المعسكر الاشتراكي ، حيث حاولت الدول الغربية فرض النموذج الليبرالي ، شكلا وحيدا للتطبيق . لقد جوبه هذا التوجه بالرفض من قبل الكثير من الدول النامية ودول شرق أوربا . لقد تمت مناقشة المواقف المختلفة لدول العالم من الديمقراطية وتطبيقها ، في المؤتمر البرلماني الدولي الذي انعقد في القاهرة أيلول ١٩٩٧، وتم التوصل إلى صياغة " الإعلان العالمي للديمقراطية " الذي تضمن المبادئ التالية :

١ . انتخابات حرة لأعضاء البرلمان وكل المجالس التي تملك سلطة سياسية .

٢. دستوريضمن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان .

٣ـ احترام حقوق الإنسان والسماح بممارسة الحريات الديمقراطية (الأحزاب ، الجمعيات ، الصحافة ، حرية العبادة والمعتقدات) .

٤ . مسئولية الحكومات في ضمان احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

٥ . التنمية الاجتماعية ، تساعد الإنسان في تلبية حاجاته الأساسية وممارسة حقوقه .

المبحث الثاني

(الحقوق السياسية للمواطن في الفكرالأوربي)

هناك العديد من المقدمات التي تساعد على فهم دور المواطن السياسي وتطوره في الديمقراطية الأوربية ومن أهما :

أولاً : تطور مفهوم المواطنة :

تقوم الديمقراطية على مفهوم المواطنة وتعرف دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها : **((علاقة بين فرد ودولة يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة))** وتضيف : **((أن المواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات))**[٢١] .

ظهر مفهوم المواطن في الفكر الأوربي ، بعد ظهور المدينة الإغريقية ، اذ حدد أرسطو مفهوم المواطن بأنه الفرد **(الحر)** الذي يقوم بواجباته تجاه الآخرين والدولة ، وبهذا التحديد

لمفهوم المواطن ، فإن كل أولئك ، وان كانوا أحرارا ، لم يكن لديهم لا الوقت ولا القدرة على القيام بوظيفة عامة ، وكل أولئك الذين لا يقبلون بقلب طيب اللعبة الدستورية[٢٢] .

ظهر مفهوم المواطن ، لأول مرة في بداية القرن السابع عشر ، ، في كتابات Hobiz (١٥٨٨- ١٦٧٩) وخاصة كتابيه (اللفيتان / وحش بحري مخيف) و (المواطن) . ويعد Hobiz (السيادة) و (السلطة) يجب ان تؤسسا على عقد بين الأفراد يثبتون فيه مصالحهم الخاصة التي يقوم الملك بحراستها حيث ((**تقوم السيادة على عقد .. بين الأفراد الذين قرروا ان يكون لهم ملك**))[٢٣] .

يعد هزوب ، الدولة شخصاً واحداً يمثل مصالح مجموع الأفراد التي يمثلها العقد الذي تقوم الدولة بحراسته والسهر على تنفيذه ((**الدولة هي مجموع المصالح الخاصة ، وعليها ان تدافع عن المواطن وهذا لا يتخلى عن حقوقه للدولة إلا من أجل حمايته ، والدولة تفقد مبرر وجودها إذا لم تؤمن الأمن وإذا لم تحترم الطاعة**))[٢٤] .

أما Joun Louk فأنه يعتبر (**المواطن**) القيمة العليا في المجتمع المدني الذي يتمتع بحقوق طبيعية ، وأولها حق الملكية التي يعتبرها اصل الحريات التي لا يمكن أن تحد منها القوانين ((**القوانين لا يمكن ان تنال من الملكيات**))[٢٥] . إن الإنسان ، بنظر Louk ، هو كائن عاقل يبحث عن السعادة التي لا تنفصل عن الحريات السياسية التي يتمتع بها المواطن ((**لا سعادة بدون ضمانات سياسية ولا سياسة حقه إذا لم تهدف إلى نشر السعادة المعقولة**))[٢٦] .

تطورت حقوق المواطن ، عندما أعطى Jan Jak Roso (١٧١٢ . ١٧٧٨) المواطنين حق الثورة ضد الحكومات ، عندما لا تستجيب قراراتها لحقوق المواطنين ، في نظرية العقد الاجتماعي التي جاء فيها : ((**إذا كان الحكام والمشرعين لا يكيفون قراراتهم مع رأي الشعب ، فإن للشعب الحق في فك العقد**))[٢٧] . فضلاً عن ذلك ، فقد أكد روسو على مبدأ المساواة الاجتماعية لأنه يؤدي إلى التماسك الاجتماعي ، فكتب في العقد الاجتماعي ((**أتريدون ان تعطوا للدولة التماسك ؟ قربوا فيما بين الدرجات القصوى ما أمكنكم ذلك ، لا تقبلوا بوجود الأثرياء الكبار ولا المعوزين . لأن الحالتين .. مضرتان معا بالخير العام ، فالأولى تخرج صانعي الاستبدادية والحالة الثانية تخرج المستبدين**))[٢٨] .

كماكان للفكر الماركسي ، دورا مهما في نضال البشرية من أجل تطويرمفهوم حقوق المواطن وبالتالي زيادة فعاليته السياسية والاجتماعية ، ووضع البرامج النظرية لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية ، فقد تضمن البيان الشيوعي الصادرعام ١٨٤٨ ، العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي سعت الطبقة العاملة لتحقيقها ، منها على سبيل المثال :

- نزع الملكية العقارية وتخصيص الريع العقاري لتغطية نفقات الدولة .
- فرض ضرائب متصاعدة .
- مركزية وسائل النقلوجعلها كلها بيد الدولة .
- مركزية التسليف وجعلها كلها بيد الدولة .
- تكثير المصانع .
- توفير العمل وجعله إجباريا .
- جعل التعليم والتربية عامة ومجانية لجميع الأطفال والجمع بين التربية والإنتاج المادي[٢٩] .

يتطور الاهتمام السياسي للمواطن ، تبعا لتطور الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، التي تفرز بدورها إشكاليات جديدة للمجتمع وبالتالي تتطورالميول السياسية المواطن وتفكيره لوضع الحلول الخاصة بالمشكلات التي تواجه حياته اليومية .

إن تطور مفهوم الحقوق في الديمقراطية الغربية ، ترافق مع النشاط السياسي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني ، لذلك كثيرا ما تؤدي الاحتجاجات الفردية إلى إلحاق الضرربحقوق الأكثرية ، ويعتبر (**النشاط الجماعي المنظم**) أحد أهم النجاحات التي حققتها حركة الفعالية السياسية وكذلك أحد أهم مؤشرات النشاط السياسي للمواطنين .

فضلاً عن ذلك ، فإن تطور مفهوم حقوق المواطن عبرالمراحل التاريخية ، أصبح يستلزم مجموعة من الشروط القانونية والضمانات الدستورية التي تكفل للمواطن مجموعة من الحقوق السياسية والفردية والثقافية وقدرا معينا من الضمانات الاجتماعية التي توفر للفرد القدرة على ممارسة مجموعة الحقوق التي يوفرها الدستور للمواطنين داخل حدود الدولة .

ثانياً : التطورلدستوري لحقوق المواطن الأوربي :

بدأت مسيرة التطور الدستوري لحقوق المواطن في اوربا بعد نجاح الثورة الأمريكية واعلان الاستقلال عن بريطانيا الأم عام ١٧٧٦ ، وتكمن أهمية الثورة الأمريكية في مجال الحقوق الأساسية للمواطن في العصر الحديث بالنقاط التالية :

١. إنها أول ثورة ناجحة في التاريخ الحديث ، أقامت نظاماً جمهورياً دستوريا .

٢. شرعت أول دستورعام ١٧٨٧، يحدد الحريات الأساسية للمواطن ويحميها دستوريا ومنها :

- حق العيش والحرية والبحث عن السعادة .
- مهمة الحكومة في ضمان حقوق المواطنين وحمايتها ومن حقهم الثورة على الحكومة في حالة خرق هذه الحقوق .
- توفير الضمان الفعلي للحقوق من خلال إلزام النظام القضائي ببحث بشكاوى المواطنين إذا حرموا من حقوقهم الدستورية .

- تثبيت مبدأ فصل السلطات واستقلالها دستوريا .
- وضع قانون انتخاب يكفل مشاركة المواطنين في انتخاب مجلس الشيوخ .
- تنظيم الدولة على شكل اتحادي وليس مركزي ، الأمر الذي أتاح للحكومات المحلية اتخاذ القرارات التي تساهم في تسريع التنمية الاجتماعية والسياسية لمختلف المناطق بشكل أكثر توازنا .

وحدث التطور القانوني المهم ، لحقوق الإنسان ، بعد الثورة الفرنسية الكبرى ١٧٨٩، اذ تم إصدار إعلان حقوق الإنسان والمواطن في (آب ١٧٨٩) . وتأتى أهمية هذا الاعلان بأنه توجه لكل البشروليس للشعب الفرنسي فقط ، كما أنه أكد على الحقوق الطبيعية للإنسان **(الحرية، الملكية ، الأمن ، ومقاومة الظلم)** وقد تم توضيح هذه الحقوق في مادته الأولى عندما نصت على أن الناس يولدون أحرارا ويظلون متساوين في حقوقهم .

وأكد على المساواة أمام القضاء في المادة السادسة والمساواة في دفع الضرائب في مادته الثالثة عشرة . وعرف الإعلان في مادته الرابعة عشرة الحرية بأنها : **(القدرة على عمل كل شيء لا يضر بالآخرين)** . وفي مادته السابعة عشرة ربط الحرية بحق الملكية ، واعتبرالملكية حقا مقدساً لا يمس ، ولا يحرم منها أحد إذا لم تقض الضرورة العامة المقررة شرعاً ، وبصورة أكيدة ، مع شرط التعويض المسبق . وفي مادته العاشرة ، أكد الإعلان على طبيعية وقدسية حقوق الإنسان وحقه في التعبير عن آرائه بحرية .

ورفضت المادة الثالثة من الإعلان كل سلطة لا تنبثق من الأمة ومنح الإعلان في مواده الخامسة إلى الحادية عشرة ، أهمية كبيرة لسيادة القانون باعتباره متفرعا عن سيادة الأمة ، واستعيد الإعلان في مادته السادسة أفكار Montiskyo التي أكدت على فصل السلطات[٣٠] .

استمر تطور مفهوم حقوق المواطن الأوربي خلال القرن العشرين واتخذ أبعاداً دولية ، وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى ، ونشوء نظام سياسي . اجتماعي جديد ، تمثل بالنظام الاشتراكي الذي ظهر للوجود بعد انتصار ثورة أكتوبر العظمى في روسيا القيصرية ١٩١٧. لقد طرحت الدولة السوفيتية، مفهوما جديداً لحقوق الإنسان يرتكز على التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والسياسية لهذه الحقوق . وقد أدى ظهور المفهوم الجديد لحقوق الإنسان إلى نتائج إيجابية على صعيد النضال من الاستجابة لهذه الحقوق من أهمها :

١. تنشيط نضال الجماهير الشعبية في مختلف البلدان للمطالبة بحقوقها الأساسية ، خاصة في مجال العدالة الاجتماعية .
٢. أصبح مفهوم حقوق الإنسان ، مجالاً للتنافس بين الاتحاد السوفيتي والدول الرأسمالية ولاحقاً بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي. وقد أدى هذا التنافس إلى تحقيق نتائج ملموسة في مجال

حقوق الإنسان ، تمثلت باستجابة الكثيرمن حكومات الديمقراطية الغربية ، لحقوق العمال والفئات الكادحة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي فإشترطت لذلك :

- يوم عمل من ثمان ساعات .
- ظهور نظام الضمان الاجتماعي .
- حصول المرأة على حقوقها السياسية .
- حق التصويت والترشيح في الانتخابات .
- حق تأليف المنظمات النقابية والسياسية للشغيلة .

٣- زيادة وتيرة الاهتمام الدولي بقضية حقوق الإنسان، اذ اصبحت قضية حقوق الإنسان من القضايا الرئيسة التي شغلت اهتمام منظمة الأمم المتحدة، عند تأسيسها، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥. وقد انعكس هذا الاهتمام في ميثاق الأمم المتحدة الأمم المتحدة الذي أقره المؤتمر التأسيسي الذي انعقد في سان فرانسيكو في العام المذكور . فقد ورد التأكيد على تشجيع واحترام حقوق الإنسان في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة سبعة مرات. إضافة إلى ذلك أشارت المادة الخامسة والخمسون إلى تعهد كافة الأعضاء بالقيام مجتمعين أو منفردين من أجل تحقيق عدد من الأهداف التي تقوم الأمم المتحدة بتوطيدها من بينها (أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنساء ، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا) . وقد استمرت جهود الأمم المتحدة من أجل احترام حقوق ، وأثمرت في إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في (**١٠ كانون الثاني ١٩٤٨**) .

تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ديباجة وثلاثين مادة تضمنت الحقوق السياسية والاجتماعية والفردية والمساواة . وتشكل المادتين الأولى والسابعة القاعدة الأساسية التي تقوم عليها مبادئ حقوق الإنسان ، فقد نصت المادة الأولى على إن جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوون في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلا وضميرا ، وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الأخاء . أما المادة السابعة فقد أكدت أن كل الناس سواسية أمام القانون ، ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة بدون تفرقة . كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييزٍ كهذا .

لقد أدى صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، إلى أن تصبح قضية حقوق الإنسان ، تشغل اهتمام الحكومات والرأي العام في كافة بقاع العالم ونتج عنه تأثيرات عديدة من أهمها :

أ . التأثير الدستوري ، حيث تنص أغلب دساتير الدول على احترام المبادئ الواردة في الإعلان .

ب . إنشاء منظمات دولية وإقليمية لمراقبة تقيد دول العالم ببنود الإعلان .

ت . المناقشة السنوية من قبل منظمة الأمم المتحدة لتقارير لجنة حقوق الإنسان التابعة لها ، لمدى تقيد الدول الأعضاء باحترام مبادئ الاعلان العالمي .

ث . تواصل إصدارالعهود والبروتوكولات الدولية التي تطور المبادئ الواردة في الإعلان والتي بدأت بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، الصادرين بموجب قرار الجمعية العامة للأمم في ١٦ كانون/ديسمبر ١٩٦٦ وبدأ العمل بتنفيذهما في عام ١٩٧٦. وقد وصل عددها بحدود ١٠٠ اتفاقية وبروتوكول ومن أهمها :

- **الاعلان العالمي لحقوق الإنسان :**

اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٧آ **(د-٣)** المؤرخ في **(١٠ كانون الأول ١٩٤٨)** .

- **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :**

اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٠ آ **(د-٢١)** المؤرخ في **(١٦ كانون الأول ١٩٦٦)** الذي بدأ تنفيذه في **(٣ كانون الثاني١٩٧٦)** وفقا للمادة ٢٧ .

- **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية :**

اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٠ آ **(د-٢١)** المؤرخ في **(١٦ كانون١٩٦٦)** الذي بدأ تنفيذه في **(٢٣ آذار١٩٧٦)** وفقا للمادة ٤٩ .

- **البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بشأن تقديم شكاوي من قبل الأفراد :**

اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦، تاريخ بدء النفاذ: ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٦ وفقا لأحكام المادة ٩ .

- **البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، بهدف إلغاء عقوبة الإعدام :**

اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٨/٤٤

المؤرخ في **(١٥ كانون الأول ١٩٨٩)** وقد دخل حيز التنفيذ في **(١١ تموز١٩٩١)** وفقا لأحكام المادة ٨ .

● **حق تقرير المصير :**

إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب ، أعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤(د . ١٥) والمؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ .

هـ . عقد المؤتمرات الدولية التي تتناول حقوق الإنسان ، حيث عقد المؤتمر الأول في طهران ١٩٦٨ والمؤتمر الثاني في فينا ١٩٩٣. وهناك مؤتمران لهماً تأثيراً نوعياً بالغ الأهمية على المسيرة التطورية حقوق الإنسان، هما مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوربي الذي عقد في ١٩٧٥ . ومؤتمر برلين ١٩٩١. فبالنسبة لمؤتمر الأمن والتعاون الأوربي، أفرد البيان الختامي بنداً خاصاً لتقيد الدول بالبنود الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واعتبارها " مبدأً ملزما من مبادئ القانون الدولي "[٣١] .

إن ذلك يعني توجيه الأنظار إلى مراقبة وضع الحقوق السياسية للمواطنين في بلدان المعسكر الاشتراكي وبنفس الوقت تسليط الأضواء على أهمية استجابة البلدان الغربية لتطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة باعتبارهما من المبادئ الرئيسة التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

أما أهمية مؤتمر برلين ، فأنها تكمن في نص الاتفاقية التي صدرت عن المؤتمرعلى تأكيد أحقية الدول الأعضاء في التدخل لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والقوانين الدولية على الرغم من تعارض ذلك ، مع نص المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي ترفض حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء[٣٢] .

لقد أقترن تطور مبدأ المواطنة بحركة البشرية من أجل العدل والمساواة والحرية وأتخذت هذه الحركة صبغة دولية من خلال إصدار القوانين التي تنظم حقوق وواجبات الإنسان المعاصر، وقد شمل تطور حقوق المواطن أربع جوانب هي :

الجانب التشريعي : تتضمن دساتير جميع دول العالم تقنيناً لحقوق المواطن وواجباته .

الجانب السياسي : وضع آليات تنظم مشاركة المواطنين في صياغة السياسة العامة لبلدانهم .

الجانب التربوي : يتضمن النظام التربوي في عدد كبير من الدول تعليم الأسس التي تكرس مفهوم المواطنة والوعي الوطني منذ الصغر عند الناشئة .

الجانب الشعبي : إنشاء شبكة من المنظمات الشعبية في أغلب دول العالم للتعريف بحقوق الإنسان والدفاع عنها .

وفي القرن العشرين ايضا ظهر مفهوم المواطنة العالمية الذي يحمل مجموعة من الصفات من أهمها :

- الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة .
- احترام حق الشعوب وحريتها في اختيار التطور المستقل .

- الاعتراف بوجود ديانات مختلفة .
- التفاعل بين الأيديولوجيات المختلفة .
- التعاون الاقتصادي العالمي المتكافئ .
- الاهتمام بالشؤون الدولية .
- المشاركة في تشجيع السلام الدولي .
- حل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية[٣٣] .

المبحث الثالث

(عوامل تطور الفعالية السياسية للمواطن الأوربي)

هناك عوامل عديدة أدت إلى تطور الفعالية السياسية في بلدان الديمقراطية الغربية خلال مسيرة التجربة الديمقراطية أشير إلى أكثرها أهمية وهي :

أولاً : تطور الوعي الديمقراطي في المجتمع :

لقد أرتبط تطور الوعي الديمقراطي في المجتمعات الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية ، بتطور الممارسة الديمقراطية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وقد تطورت هذه الممارسة نتيجة الموقف الإيجابي للمواطن من آليات الممارسة الديمقراطية والتي تشمل :

- التمسك بحق الانتساب الحر لمختلف منظمات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمهنية .
- الاشتراك بفعالية في مختلف آليات الديمقراطية والتي تبدأ من المدرسة وانتهاء بانتخابات المجالس المحلية والوطنية .
- ممارسة منظمات المجتمع المدني الديمقراطية في بنيتها الداخلية .

أن مشاركة المواطن في الفعاليات السابقة ، وخاصة المشاركة في التصويت ، آدت إلى تطور وعيه الديمقراطي لدرجة أثرت على السلوك الحياتي العام لأغلبية أفراد المجتمع .

ثانياً : تطور الثقافة الديمقراطية :

تلعب الثقافة السياسية ، بشكل عام، دوراً هاماً في النشاط السياسي والاجتماعي للأفراد وتأثير المواطنين في صياغة السياسة العامة وتحديد مصائرها لاحقاً عند التنفيذ . ويعدعلماء الاجتماع ، الثقافة السياسة ، أحد أهم وسائل التأثير في الفعل الاجتماعي والموقف السياسي التي يتخذه الأفراد تجاه القضايا العامة التي تشمل " القيم والمعتقدات والمواقف المتعلقة بما ينبغي أن تقوم به الحكومة وكيف تقوم به وطبيعة العلاقة بين المواطن والدولة"[٣٤] .

ففي المجتمعات الديمقراطية ، يأخذ التطور السياسي منحاً ديمقراطيا ، ينتج عنه تطورالثقافة الديمقراطية للمجتمع والأفراد من خلال نشر هذه الثقافة بشكل منهجي ومنظم من قبل

مؤسسات الدولة المختلفة ، حيث يبدأ تدريس مفردات الديمقراطية في المراحل الدراسية المبكرة حيث جرى تضمين البرامج التعليمية :

- احترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان .
- حرية التعبير واحترام الرأي الآخر والتعددية السياسية والفكرية .
- حرية التنافس الفكري والسياسي .
- حرية تكوين منظمات المجتمع المدني .
- مسؤولية الدولة عن تحقيق العدالة الاجتماعية .

ثالثا ـ التزام الدولة باحترام وتوفير الضمانات الدستورية والقانونية التي تمنع الاعتداء على الحقوق والحريات العامة . وكذلك احترام حق التداول السلمي للسلطة من قبل مؤسسات الدولة ، وخاصة مؤسسات القوة . المؤسسة العسكرية .

رابعا ً . مشاركة المواطنين الواسعة في الحركة الجماهيرية المناضلة من أجل الديمقراطية .

يلاحظ في الفترة الأخيرة ، انخفاض ميول المجتمع نحو العمل الاجتماعي ، بشكل عام والعمل السياسي بشكل خاص ، على الرغم من حصول بعض الاحتجاجات السياسية ضد بعض الإجراءات التي تتخذها السلطات الحاكمة ، كما حدث في فرنسا خلال العام الماضي، على سبيل المثال، حيث تظاهر الشبيبة ضد قانون العمل الجديد . إن هذه الفعاليات تتسم بالعفوية ، وتميل أغلبها للأسلوب العنفي في التعبير. وبناءً على هذه السمات فأن تأثيرها وقتي، مرتبط بالاحتجاج على قوانين ظرفية أو للاحتجاج على نشاطات سياسية معينة، مثلما يحدث خلال اجتماعات رؤساء مجموعة الثمان أو اجتماعات منظمة التجارة العالمية .

إن تراجع الفعالية السياسية للمواطنين ، لا يعني إنها ميل مطلق، بل يمكن أن تنشط بين الحين والآخر(نشاط الحركة الجماهيرية المناهضة للحروب التي شنتها الويلات المتحدة وبريطانيا ، ضد افغانستان والعراق). كما إنها تتفاوت بين وبلد وآخر، ففي مجال الانتخابات على سبيل المثال، يلاحظ نسبة المشاركة مرتفعة في دول الشمال الأوربي، تتراوح من (٧٠ % ٨٠.%) في السويد والدانمارك وهولندا، بينما في الولايات المتحدة تتراوح بين (٣٥ %ـ ٤٠%) لانتخابات الكونغرس و(٤٠%ـ ٥٠%) لانتخابات الرئيس . إن هذا التفاوت يعود إلى أن دول المجموعة الأولى لا تعاني من نفس العوائق التي أدت إلى انخفاض الفعالية السياسية في المجموعة الثانية والتي نجملها بالنقاط التالية :

١ـ ارتفاع الحالة المعشية لأغلبية السكان، حيث اختفى المستوى السابق للفقر نتيجة لعوامل عديدة منها ، الاستفادة القصوى من الثورة العلمية والتكنولوجية، تطور الممارسة الديمقراطية،

نضال الشغيلة والتنافس بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، في مجال العدالة الاجتماعية وكذلك النهب الاستعماري لخيرات البلدان الفقيرة[٣٥] .

٢ . الحد من حرية وصول المعلومات إلى المواطنين :

فكما هو معروف تشكل المعلومات أحد أهم وسائل تشكل الرأي العام في المجتمع الديمقراطي، حيث لا يكمن للمواطن من تحديد موقفه السياسي من أي قضية بدون معلومات دقيقة عنها. وهنا تقوم ماكنة الإعلام الضخمة، بتحويل اتجاه المعلومات لتتلاءم مع مصالح النخب الحاكمة من خلال مسارين، الأول توفير كافة المعلومات التي تروج للمصالح الخاصة للنخبة الحاكمة عند اتخاذ قرار ما والثاني، الحد من حصول المواطن العادي على المعلومات الضرورية التي تقف وراء اتخاذ القرار المعني وبنفس الوقت إخفاء المعلومات عن التأثيرات السلبية للقرار المنوي اتخاذه. إن هذه القضية تشوش على الرأي العام وبالتالي تؤثرعلى الفعالية السياسية في المشاركة في صياغة القرارات التي تتخذ .

إن من أهم نتائج التلاعب باتجاه المعلومات أو الحد من وصولها بحرية للمواطنين، تعزيز الميول السلبية للمواطن وبالتالي عدم
اكتراثه بالشؤون العامة للمجتمع[٣٦] .

٣ . فقدان السياسة لدورها الهام في المجتمع :

تلعب السياسة دورا هاماً في المجتمع باعتبارها " ليس تحصيل حاصل للمصالح الخاصة، بل أنها تفترض وجود عقد اجتماعي يسبق ويتعدى كل العقود الخاصة " ، كيف يؤثر فقدان السياسة لمفهومها التقليدي في المجتمع ؟ يمكن تلمس هذه التأثيرات بالشكل التالي :

تختزل السياسية من مفهومها العام باعتبارها عقدا اجتماعيا لمصالح الأمة إلى اعتبارها " مجرد وظيفة من وظائف السوق "[٣٧] . وهذا التحديد لقيمة السياسة يعني إنهاء دورها الجمعي/ المجتمعي المتمثل بالبحث عن الجانب التضامني في المجتمع وتوجيهه من خلال الفعالية السياسية للمواطنين لخدمة المصلحة العامة ، التي تتعارض مع جميع القيم .

٤ . انتشار وسائل اللهو الحديثة (الإلكترونية) والتي تجعل الأفراد وخاصة الشباب عبيداً لها حيث تتوفر لهم " أي وسائل اللهو" بسهولة عبر تطور وسائل الاتصال العصرية . الإنترنت والأجهزة المرئية للألعاب الإلكترونية .

٥ . تنامي دور نظرية حق النخبة .

ظهرت نظرية حق النخبة المتعلمة بالحكم في القرن الثامن عشر مستمدة من أفكار ارموند برك (Armond Brek) عالم السياسة الإنكليزي، الذي يرى أن النخبة المتعلمة من حقها اتخاذ القرار باعتبارها تملك المعرفة (كان يقاس في وقته بالمستوى الدراسي) التي تؤهلها لاتخاذ القرارالصائب[٣٨] .

وفي القرن العشرين ، تطور مفهوم النخبة حيث أصبح يقوم على المال، فأصبح من يملك المال، أكثر قدرة على اتخاذ القرار. إن ذلك يتم بأسلوبين الأول وصول أعضاء النخبة أو من يمثلهم إلى المجالس التشريعية، والثاني ، من خلال المؤسسات الاستشارية التي تأخذ صفات متعددة . بحثية ، سياسية معاهد دراسية . حيث تقوم هذه المؤسسات ، التي تسيطر عليها النخبة المالية، بالتأثير على المجالس التشريعية عند اتخاذ القرارات وكذلك على المؤسسات الحكومية عند تنفيذ السياسات التي تقرها الهيئات التشريعية [٣٩] .

كما أن سيطرة النخب على مركز القرار لا يقتصر على الهيئات التشريعية والتنفيذية ، بل انتقل إلى الأحزاب السياسية ، التي انحصر مركز اتخاذ القرار بهيئاتها القيادية. إن ذلك يمثل الوجه الآخر لحكم النخبة ، إذ يتوسع نفوذ قيادة الأحزاب السياسية في اتخاذ القرارات ، بدلا عن جماهير هذه الأحزاب . ونظرا لازدياد دورالأحزاب السياسية في النظام السياسي في بلدان الديمقراطية الغربية ، فان النخب الحزبية تصبح جزءا من نظام النخب الحاكمة ويكون همها الفوز بالانتخابات للسيطرة على السلطة . ولغرض المحافظة على تماسك النخبة، تقوم الأحزاب الفائزة في الانتخابات باشراك قيادات الأحزاب الخاسرة في الجهاز التنفيذي، الأمر الذي يؤدي إلى تمييع نظام التعددية السياسية في المجتمعات الديمقراطية ، لأن من أهم شروط التعددية السياسية وجود أغلبية حاكمة وأقلية معارضة تقوم بمراقبة عمل الحكومة وفحص سياساتها[٤٠] .

وقد لخص الباحثان داي (Dye) وزيجلير (Zeigler) نظرية النخبة في كتابهما " تجاهل الديمقراطية " بالشكل التالي :

أ . ان المجتمعات تنقسم إلى قلة تملك بيدها القوة وإلى أغلبية مستضعفة .

ب . إن القلة الحاكمة ليست ممثلة للكثرة المستضعفة ، فكثيراً ما تكون النخبة الحاكمة من الطبقة العليا والمتنفذة .

ت . إن تسرب الأفراد من الأكثرية إلى النخبة يقيد بقيود شديدة للحفاظ على الاستقرار ولتجنب الثورة .

ث . يتفق أفراد النخبة على القيم والقواعد للنظام الاجتماعي .

ج . السياسات العامة لا تلبي مصالح الجمهور أو تعبر عن مصالحهم وإنما تحمي مصالح النخبة .

ح . إن النخبة الفاعلة لا تخضع لضغوط الجماهير إلا بالحد الأدنى[٤١] .

٦ . هامشية الفروق بين البرامج السياسية :

تشهد مجتمعات الديمقراطية الغربية تنامي ظاهرة تشابك المصالح ، السياسية والاقتصادية، بين النخب السياسية (قيادات الاحزاب) والنخب البيروقراطية في مؤسسات الدولة التنفيذية . إن تشابك المصالح السابق يؤدي إلى تقليل الفروق الأساسية في برامج الأحزاب . إن هذه الظاهرة

تعزز المبالاة عند المواطن ، لأنه يشعر أن مشاركته السياسية ، خاصة في انتخابات المجالس البرلمانية ، ليس لها جدوى لعدم وجود فروق حقيقة في برامج الأحزاب المشاركة في الانتخابات(٤٢) .

٧ . انتشار ظاهرة فساد الطبقة السياسية :

انتشرت ظاهرة فساد الطبقة السياسية العليا في بلدان الديمقراطية الغربية ، بشكل كبير في العقود الأخيرة، خاصة في المجالين المالي والأخلاقي. وقد شملت هذه الظاهرة كل مستويات الطبقة السياسية (رؤساء دول وحكومات ووزراء وكبار أعضاء الهيئة التشريعية)(٤٣) .

الخاتمة والاستنتاجات

بينت تجربة تطبيق الديمقراطية على الصعيد العالمي، أهمية التلازم بين الحقوق السياسية الفردية والحقوق الاجتماعية الجماعية. فتطبيق الحقوق السياسي الفردية فقط يؤدي إضعاف قدرة المواطن على ممارسة هذه الحقوق في الواقع ، كما أنه يؤدي إلى زيادة التفاوت الاجتماعي، السبب الرئيسي للتوتر الاجتماعي وتزايد ميول العنف بين المواطنين. كذلك أدى التركيز على تلبية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وإهمال الحقوق السياسية، أدى إلى تكون أنظمة شمولية فشلت في المحصلة النهائية في المحافظة على المنجزات الاجتماعية التي حققتها شعوب البلدان الاشتراكية سابقا .

أصبحت قضية حقوق الإنسان ، قضية عالمية ، منذ نشوء نظام القطبية الواحدة بعد زوال المعسكرالاشتراكي في بداية تسعينات القرن الماضي . لقد أدى ذلك التطور إلى إعطاء المجتمع الدولي ، ممثلاً بمنظمة الأمم المتحدة ، حق التدخل في حالة خرق حقوق الإنسان من قبل الحكومات الاستبدادية . أن إعطاء هذه القضية بعداً عالمياً، ساهم في الحد من قدرة الأنظمة الاستبدادية على الاستمرار في حرمان المواطن من حقوقه الأساسية. كما وفر البعد العالمي لحقوق الإنسان للأفراد الحق بتقديم شكوى خارج وطنه إذا هضمت حقوقه من قبل حكومته .

. رغم أهمية التطور الإيجابي المذكور في الفقرة السابقة وانتقال قضية حقوق الإنسان من قضية وطنية إلى عالمية ، إلا أن تطبيق الإجراءات الدولية لفرض احترام حقوق الإنسان على الحكومات الاستبدادية عانى من ثغرات عدة كان من أهمها :

١. الاستغلال السياسي لقضية حقوق الإنسان من قبل الدول الغربية وازدواجية المعايير في تقييم حالة هذه الحقوق .

٢. إن فرض العقوبات الجماعية (الحصار الاقتصادي وبقية اشكال العقوبات الاقتصادية) على الأنظمة الخارجة على الشرعية الدولية والاستبدادية ، يمثل انتهاكاً صريحاً للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان .

٣. هناك حاجة لتوضيح العلاقة بين حق التدخل الإنساني لفرض احترام حقوق الإنسان من قبل الحكومات الاستبدادية وضرورة احترام السيادة الوطنية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

على الرغم من التطور الذي شهده مجال حقوق الإنسان من الناحية النظرية والقانونية والتشريعية والثقافية والممارسة على الصعيد العملي ، يلاحظ ان الفعالية السياسية والاجتماعية للمواطن في الديمقراطية الغربية في حالة هبوط مستمر . إن ذلك يأتي نتيجة لازدياد حالة الاغتراب في العقود الأخيرة بين الفرد والدولة والتي تعود كما يشير الفيلسوف الفرنسي" كورنليس كاستورياديس" ت ١٩٩٨ إلى " أن المجتمع الغربي بدأ منذ عقود يعرف بميلاد نمط جديد من الفرد ، يختلف عن ذلك الذي عرفته المجتمعات الديمقراطية. ويتعلق الأمر بنمط من الفرد تمت خصخصته ، فأصبح منغلقاً في وسطه الخاص الصغير، وبالتالي فاقداً للاهتمام بالشان العام ، يعني بالرهانات الانتخابية ولا تستثير حماسه" .

إن تغيير الاهتمام السياسي للمواطن يعتمد على طبيعة التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية ، وتطورمسارآليات الديمقراطية على الصعيد الوطني وكذلك إلى المتغيرات العالمية المعاصرة التي تلقي بتبعات ومسؤوليات جديدة على المواطن .

إن مؤشر تصاعد الاحتجاجات غير المنظمة . العفوية في أغلب الأحيان . والعنف الذي يرافقها، يدل على عدم الرضا تجاه المنظومة السياسية الجماعية (الأحزاب والمنظمات الاجتماعية والمهنية) وعزلة قيادة هذه المنظمات عن الجماهير الشعبية. كما يعتبر ذلك مؤشراً على انخفاض التضامن الاجتماعي لصالح تنمية الذاتية والنفعية عند المواطنين .

وأخيرا ، يمكن القول ، أن العقود الأخيرة تشهد تراجع مشاركة المواطنين ، في الدول الغربية الديمقراطية ، في صنع السياسة العامة ، حيث قلت مشاركتهم في التصويت في الانتخابات والانتماء للأحزاب والمساهمة في النشاطات الاجتماعية ذات الِشأن العام .

هوامش البحث :

١ـ للمزيد من التفاصيل 'ينظر : نديم مرعشلي وأسامة مرعشلي ، الصحاح في اللغة والعلوم ، ط١ ، دار الحضارة ، بيروت ، ١٩٧٤، ص٤٣٠ ؛ جان توشار وآخرون ، تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة علي مقلد ، بيروت ، الدار العالمية ، ١٩٨٧، ص٢١ .

٢. المعجم الفلسفي المختصر، ترجمة توفيق سلوم ، موسكو ، دار التقدم ، ١٩٨٦ .

٣ـ ارتور روزنبرج ، الديمقراطية الأوربية بين عامي ١٨٤٥ و ١٩٣٣ ، ترجمة ميشيل كيلوص ، دمشق ، مطبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ١٩٨٤.

٤ . وقد تم تكرار هذه المفهوم الطبقي لدور الفقراء في الحكم في القرءان الكريم فقد ورد فيه : ((ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين)) . سورة القصص ، من الآية ٥ .

٥ . يشير أرسطو إلى وجود ثلاث وظائف للسلطات الحاكمة هي :

١. الوظيفة التذكارية التي تقوم بالتصويت على القوانين ، والمعاهدات ومراقبة القضاء .

٢ . المناصب ، أي ممارسة السلطة .

٣ . الوظيفة القضائية التي تتأمن بواسطة سلسلة من المحاكم .

'ينظر : جان توشار وآخرون ، المصدر السابق ، ص٤٠ الهامش٢ .

٦. هناك اختلاف حول بداية العصور الوسطى وأسبابها ، البداية التاريخية للعصورالوسطى . فمن الناحية الدينية ، فيعتبر تأسيس الدولة المسيحية على يد " ثيودوسيوس الكبير عام ٣٩٥ م ، بداية القرون الوسطى ، حيث انتهى الصراع بين الوثنية والمسيحية لصالح الثانية . ، اما من الناحية التاريخية ، يعد سقوط روما على يد الأريك عام (٤٧٦ م) . 'ينظر : هـ . سانت ل.ب موس ،ميلاد العصور الوسطى ، ترجمة عبد العزيز توفيق ، القاهرة ، مطابع الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٩٨ ، ص ص ٢٩-٣٠ ؛ حميد حنون خالد ، حقوق الإنسان ، ط١ ، بغداد ، منشورات مكتبة السنهوري ، ٢٠١٢ ، ص٤٤ .

٧. للمزيد من التفاصيل حول البرجوازية ومراتبها 'ينظر : كمال مظهرأحمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر (دراسة تحليلية) ، ط١ ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٧ ، ص ص٢٣.٢٧ .

٨. ارتور روزنبرج ، المصدر سابق ، ص٥٧ .

٩. ومنهم هوبز .

١٠. جان توشار وآخرون ، المصدر السابق ، ص٢٩٦ .

١١. المصدر نفسه ، ص٢٩٦ و ص ٣٠٧ وص ٣١٠ .

١٢. المصدر نفسه ، ص٣٣٧ .

١٣- رسل جيه . دالتون ، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية ، ترجمة د. احمد يعقوب المجدوبة ، عمان ، دارالبشير ، ١٩٦٦ ، ص٣٠ .

١٤ . جان توشار وأخرون ، المصدر السابق ، ص٥٠٧ .

١٥ . رالف ميليباند ، الاشتراكية في عصر شكاك ، ترجمة نوال لايقة ، دمشق ، دار المدى ، ١٩٩٨، ص١١٠.

١٦. جان توشار وأخرون ، المصدر سابق ، ص٣٣٦ .

١٧ . ارتور روزنبرغ ، المصدر السابق ، ص٣٧٨ .

١٨ . المصدر نفسه ، ص٣٧٨ .

١٩- على سبيل المثال ، يؤكد المفكر الأمريكي، فوكوياما، في كتابه " نهاية التاريخ والرجل الأخير في ١٩٩٢، على المفهوم وحيد الجانب للديمقراطية بقوله : " إن الديمقراطية هي حق كل المواطنين بأن يكون لهم قسط في الحياة السياسية ، أي حق المواطنين في التصويت والمشاركة في الحياة السياسية " نقلا عن : محمد عبد الجبار ، مستقبل الديمقراطية في العراق ، لندن ، دار زيد للنشر ، ١٩٩٤، ص١٦.

٢٠ . المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، ندوة لمركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص٣٠ .

٢١ . 'ينظر : جان توشار وأخرون ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .

٢٢ . المصدر نفسه ، ص٢٦٢ .

٢٣ . المصدرنفسه ، ص ٢٦٢ .

٢٤ . المصدر نفسه ، ص٢٩٤ .

٢٥ . المصدر نفسه ، ص٢٩٥ .

٢٦ . المعجم الفلسفي المختصر ، المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .

٢٧. جان توشار وأخرون ، المصدر السابق ، ص٣٤٠ .

٢٨ . ماركس وانجلز، البيان الشيوعي ، موسكو ، دار التقدم ، دون تاريخ ، ص٤٠ .٤١ .

٢٩. جان توشار وأخرون ، ص ص ٣٥٢. ٣٥٩ .

٣٠ . عبد الحسين شعبان ، ثقافة حقوق الإنسان ، أربيل ، مطبعة أفسيت . هولير ، ٢٠٠١ ، ص ١١ .

٣١ . نصت المادة الثانية الفقرة ٧ من ميثاق الأمم المتحدة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء (ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع) . 'ينظر : عبد الحسين شعبان ، المصدر السابق ، ص٢٤ .

٣٢ . عثمان بن صالح العامر، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي" دراسة استكشافية". http://www.informatics.gov.sa/ebook/book/dr.alamer.doc

٣٣. جيمس أندرسون ، صنع السياسة العامة ، ترجمة (عامر الكبيسي) ، عمان ، دار المسيرة ، دون تاريخ ، ص٤٦ .

٣٤. يشير استاذ العلوم السياسية الكندي تشارلس بلاتبيرغ في كتابه من التعددية الى سياسات الوطنية إنخفاض الفقر والمجاعة بحسب الإحصائيات هناك علاقة تبادلية بين إزدياد الديمقراطية و إرتفاع معدلات إجمالي الناتج القومي للفرد وإزدياد الإحترام لحقوق الإنسان و إنخفاض معدلات الفقر. ولكن هناك مع ذلك جدل دائر حول مدى ما يمكن أن يُنسب من فضل للديمقراطية في ذلك. وهناك العديد من النظريات التي طُرحت في هذا المجال وكلها موضع جدال. إحدى هذه النظريات هو أن الديمقراطية لم تنتشر إلا بعد قيام الثورة الصناعية و الرأسمالية .

تاريخ الديمقراطية : http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title

٣٥. من الأمثلة التي يطرحها منتقدي الممارسة الديمقراطية الغربية، ترويج المجموعات اللوبية في الولايات المتحدة الأمريكية لمفاهيم تخدم الشركات الكبرى من قبيل " كل ما خير (لجنرال موتور) هوخير لأمريكا" . ينظر : جان ماري جوينو، نهاية الديمقراطية، تعريب ليلى غانم ، دار الأزمنة ، بيروت ، ١٩٩٨، ص ص ٥١.٥٢ .

٣٦ . المصدرنفسه ، ص٥٢ .

٣٧. إن نظرية النخبة تشبه ، آراء عالم النفس الإنكليزي، فرنسيس غولتون، التي تزعم أن ميول العبقرية والذكاء ، محصورة عند أبناء الطبقة الأرستقراطية . 'ينظر : فاخر جاسم ، العقوبات الدولية وآفاق التطور الديمقراطي في العراق ، السويد ، دار المنفى ، أدوفالا ، ٢٠٠١ ، ص ٧٥ .

٣٨. يشير أحد الباحثين إلى أن مركز اتخاذ القرار انتقل من الكونغرس إلى السلطة التنفيذية التي تتكون من ٥٠ شخصاً ومنهم ١٤ شخصاً من المحترفين السياسيين الذين انتخبوا ، أما البقية فتم تعينهم من السلطة التنفيذية ويمثلون المصالح الخاصة) .ينظر : حافظ علوان حمادي الدليمي ، النظم السياسية في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية ، عمان ، دار وائل ، ٢٠٠١ ،ص ٢٨٨ .

٣٩ . كمال مجيد ، العولمة والديمقراطية ، لندن ، دار الحكمة ، ٢٠٠٠ ، ص٢٦٤ .

٤٠. المصدر نفسه ، ص٢٦٤ .

٤١. جيمس أندرسون ، المصدر سابق ، ص٣٥ . ٣٦ .

٤٢. ويشير أحد الباحثين ، بيتركوان ، إلى هذا الخلل فيقول : " قبل كل شيء أن الديمقراطية الحديثة هي أسلوب للحكم يقوده أصحاب المؤسسات الرأسمالية الأقوياء الذين يمدون العملية السياسية بالمال ويهبون الناخبين حق الاختيار بين مجموعة من القادة الذين لهم نفس الآراء المشتركة حول معظم الأشياء ولكنهم يختلفون بينهم في أسلوب القيادة ". انظر: كمال مجيد ، المصدر سابق ص١٢٧.

٤٣. عن فساد الطبقة السياسية العليا في بعض بلدان الديمقراطية الغربية . 'ينظر : كمال مجيد ، المصدرالسابق ، ص ص ٢٥٥.٢٧٠ ؛ حافظ علوان حمادي الدليمي ، المصدرسابق ، ص ص٢٨٠. ٢٨٢ .

مصادر البحث :

١. القرآن الكريم .

٢. ارتور روزنبرج ، الديمقراطية الأوربية بين عامي ١٨٤٥ و ١٩٣٣ ، ترجمة ميشيل كيلوص ، دمشق ، مطبعة وزارة الثقافة الإرشادالقومي ، ١٩٨٤.

٣. جان توشار وآخرون ، تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة علي مقلد ، بيروت ، الدار العالمية ، ١٩٨٧.

٤. جان ماري جوينو، نهاية الديمقراطية، تعريب ليلى غانم ، دارالأزمنة ، بيروت ، ١٩٩٨ .

٥. جيمس أندرسون ، صنع السياسة العامة ، ترجمة (عامر الكبيسي) ، عمان ، دار المسيرة ، دون تاريخ .

تاريخ الديمقراطية : http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title

٦ـ حافظ علوان حمادي الدليمي ، النظم السياسية في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية ، عمان ، دار وائل ، ٢٠٠١ .

٧. حميد حنون خالد ، حقوق الإنسان ، ط١ ، بغداد ، منشورات مكتبة السنهوري ، ٢٠١٢ .

٨ـ رسل جيهـ دالتون ، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية ، ترجمة د. احمد يعقوب المجدوبة ، عمان ، دار البشير ، ١٩٦٦ .

٩. عبد الحسين شعبان ، ثقافة حقوق الإنسان ، أربيل ، مطبعة أفسيت . هولير ، ٢٠٠١ .

١٠ـ عثمان بن صالح العامر، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي" دراسة استكشافية".

http://www.informatics.gov.sa/ebook/book/dr.alamer.doc .

١١ـ فاخر جاسم ، العقوبات الدولية وآفاق التطور الديمقراطي في العراق ، السويد ، دار المنفى ، أدوفالا ، ٢٠٠١ .

١٢. كمال مجيد ، العولمة والديمقراطية ، لندن ، دار الحكمة ، ٢٠٠٠ .

١٣ـ كمال مظهر أحمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر (دراسة تحليلية) ، ط١ ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٧ .

١٤. ماركس وانجلز، البيان الشيوعي ، موسكو ، دار التقدم ، دون تاريخ .

١٥. محمد عبد الجبار ، مستقبل الديمقراطية في العراق ، لندن ، دار زيد للنشر ، ١٩٩٤.

١٦. المعجم الفلسفي المختصر، ترجمة توفيق سلوم ، موسكو ، دار التقدم ، ١٩٨٦ .

١٧. المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، ندوة لمركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ .

١٨. نديم مرعشلي وأسامة مرعشلي ، الصحاح في اللغة والعلوم ، ط١ ، دار الحضارة ، بيروت ، ١٩٧٤.

١٩- هـ . سانت ل.ب موس ، ميلاد العصور الوسطى ، ترجمة عبد العزيز توفيق ، القاهرة ، مطابع الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٩٨ .

Abstract

The European civilization participated in supporting the principles of the human rights by theories and new opinions which emphasized the justice and respect the laws . All those theories confirmed that any state wich do not act to satisfy its citizens is abad state and it will decline .

The subject of the human rights took agreat attention for its importance in political , economic and social fields .

All these justifications stood behind our choosing this subject which we divided it into three topics and a conclusion . The first dealed with the relation between democracy and citizen's political act . and the conclusion fixed the main results wich this study reached .